الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة الافريقية بادرار

كلية الآداب والعلوم الانسانية
قسم العلوم التجارية
- شعبة علوم التسيير-

مجمع أعمال اليوم الدراسي حول

" واقع الإدارة الالكترونية بالجزائر"

والمنعقد يوم الخميس : 01 مارس 2012
على الساعة : 08:30 صباحا بالمدرج " د "

الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم علوم التسيير

اليوم الدراسي حول: " واقع الإدارة الالكترونية بالجزائر "

الخميس : 01 مارس 2012

عنوان المداخلة :

تحديات إدارة النقود في ظل النقود الإلكترونية

من إعداد الأستاذين :

د. بن عبد الفتاح دحمان، أستاذ محاضر قسم "أ"، جـــــامعة أدرار

أ. ابليلة فوزية، ماجستير علوم اقتصادية "مالية"، البنك الوطني الجزائري، وكالة أولف –أدرار–

توطئة:

يخضع تطور أشكال النقود لتطور المجتمعات البشرية اقتصادياً واجتماعياً وذلك من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، فما كان يعتبر نقداً ائتمانياً متداولاً سابقاً ليس بالضرورة أن يكون كذلك الآن؛ وأن ما يعتبر نقداً ائتمانياً متداولاً الآن ليس بالضرورة أن يكون كذلك في المستقبل. ونجد التاريخ الاقتصادي يُقر ذلك، فلا خلاف حول رمزية النقود الائتمانية للقيمة دون أن تكون هي بمثابة القيمة في حد ذاتها.

إن ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية لا سيما في ظل التوسع في استخدام شبكة الأنترنت يفرض التعاملات الإلكترونية، والتي من جملتها التحول من استخدام طرق الدفع والتسوية التقليدية إلى أسلوب التعامل بالنقود الإلكترونية.

الإشكال:

إن ظهور النقود الإلكترونية وحلولها بمعدل مرتفع محل النقود المركزية (الصادرة عن جهة الإصدار النقدي)؛ إلى إحداث تغيرات جوهرية على مستوى تحكم البنك المركزي في معدل التضخم، التأثير على عملية الإصدار النقدي، فهل ستؤدي النقود الإلكترونية إلى تقليص دور البنك المركزي في الإشراف النقدي، وبالتالي تهديد مهمته في إدارة النقود (السياسة النقدية) لاسيما عن طريق تلك الآليات التقليدية؟

تعريف النقود الإلكترونية:

اختلفت وجهات نظر الباحثين حول إعطاء تعريف محدد للنقود الإلكترونية وضبط أشكالها؛ ويرجع ذلك إلى تنوع صور التقنيات التي يتضمنها تحويل الأرصدة إلكترونياً والتطور المتلاحق فيها[1].

من أبرز التعريفات المقدمة للنقود الإلكترونية نجد:

- ✓ التعريف الصادر عن بنك التسويات الدولية(Banque de règlements internationaux): «تتمثل النقود الإلكترونية في شكل وحدات ذات قيمة نقدية مقدرة ومخزنة إلكترونياً يمتلكها حائزها بغرض تسوية معاملاته»[2].
- ✓ في عام 1982 عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الأوروبي النقود الإلكترونية بأنها: « مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة إلكترونياً، والتي تسمح بتبادل الأموال بدون تحرير أوراق والتي توجب وجود علاقة ثلاثية بين المُصدر(البنك، المؤسسة المالية، التاجر)، المستفيد(التاجر الذي يقبل الدفع بواسطتها والذي يمكن أن يكون أيضاً هو جهة الإصدار)، والحائز(المستهلك صاحب الحق الذي تنشئه البطاقة)»[3].
- ✓ كما عرفتها المفوضية الأوروبية بأنها: «قيمة نقدية مخزنة على دعامة إلكترونية مثل البطاقة ذات الذاكرة أو على ذاكرة الكمبيوتر، وتكون مقبولة كوسيلة دفع بواسطة أفراد أو مشروعات غير المؤسسة التي أصدرتها. ويتم إصدارها لكي تكون في متناول المستهلكين وتحل إلكترونياً محل النقود الورقية والنقود المكتوبة، وذلك لمدفوعات ذات قيمة محدودة»[4].
- ✓ وغالباً ما تعرف النقود الإلكترونية على أنها: « مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات الورقية؛ أي هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية العادية»[5].

الملاحظ على التعريفات السابقة أنها لم تستبعد دخول وسائل وأدوات دفع إلكترونية أخرى قد تختلف عن النقود الإلكترونية؛ وفي هذا الصدد تعرف النقود الإلكترونية من حيث خصائصها بأنها: «مجموعة من آليات وطرق الدفع محدودة القيمة ومخزنة على وسيط إلكتروني وتستخدم كأداة للدفع في أغراض متعددة، وتتميز بأنها مدفوعة مقدماً أو تختزن قيمتها بداخلها وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتتمتع بقبول واسع من

([1])صفوت عبد السلام، **أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، (القاهرة: دار النهضة العربية العربية، 2006)، ص: 8.

([2])أنظر: -وفا عبد الباسط، **سوق النقود الإلكترونية(الفرص_ المخاطر_ الآفاق)**، (مصر: دار الهاني للنشر، 2003)، ص:11.

-نسرين دبه، **تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في المعاملات البنكية الجزائرية**، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح_ورقلة _، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، 2010)، ص: 8.

([3]) منير محمد الجينيهي وممدوح محمد الجينيهي، **النقود الإلكترونية**، (الإسكندرية: دار الفكر،2006)، ص: 10.

([4]) صفوت عبد السلام، **مرجع سبق ذكره**، ص: 9.

([5]) أحمد سفر، **أنظمة الدفع الإلكترونية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2008)، ص ص:41-42.

غير الشركة أو المؤسسة المصدرة لها»[6].

من خلال التعريفات التي تم عرضها للنقود الإلكترونية نلتمس أن اكتشاف هاته الأخيرة له انعكاس جوهري على حرفة النقود من وجهتين رئيستين:[7]

- ✓ التأثير على تنظيم وتكلفة إدارة وسائل الدفع (الاستخدام الأقل للشيكات والنقود السائلة)؛ حتى أن البعض يتوقع عالم نقدي تختفي فيه_ في الممارسة العملية_ كافة أشكال النقود الأخرى (القانونية والكتابية)، ويكون فيه للنقود الإلكترونية سلطة عامة واسعة.
- ✓ تقسيم حرفة صناعة النقود الكتابية بين البنوك التقليدية وأطراف أخرى (مؤسسات مالية غير بنكية، مؤسسات غير مالية).

ما نخلص إليه هو: النقود الالكترونية هي قيمة نقدية غير ملموسة تأخذ صور وحدات إلكترونية، مقدرة بعملة محددة؛ أي أنها تصدر في صورة بيانات إلكترونية، مخزنة على كارت ذكي أو قرص صلب بحيث يستطيع صاحبها نقل ملكيتها إلى من يشاء عبر الوسيط الإلكتروني؛ فهي تصلح وسيلة للدفع، أداة للإبراء، ووسيطاً للتبادل.

خصائص النقود الإلكترونية:[8]

- ✓ يحتفظ بالقيمة كمعلومات رقمية مستقلة عن أي حساب مصرفي،
- ✓ النقد الإلكتروني غير مرتبط بحساب بنكي،
- ✓ يتم استخدام النقد الإلكتروني في أغراض متعددة، تفريقاً لها عن البطاقات الإلكترونية ذات الغرض الواحد، كالبطاقات المستخدمة في الاتصال الهاتفي،

([6]) صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

([7]) وفا عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص:10.

[8] أنظر: – أحمد جمال الدين موسى، **النقود الإلكترونية وتأثيرها على دور المصرف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية،الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2007)، ص ص: 129–130،

–أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص ص:50–51،

–نادر عبد العزيز شافي، **المصارف والنقود الإلكترونية**، (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب،2008)، ص ص: 86–89،

–إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،2008)، ص: 75،

–مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **البنوك الإلكترونية**، مداخلة مقدمة المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فلاديفيا، ص: 11،

–عبد الهادي نجار، **بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الالكترونية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية،الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2007)، ص ص:46_50،

–نادر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

- ✓ أن تتمتع بالقبول الواسع من غير المؤسسة التي أصدرتها دون أن يتطلب استخدامها إذن أو توثيق من مصدرها، أو من أي طرف آخر،
- ✓ يسمح بتحويل القيمة إلى شخص آخر عن طريق تحويل المعلومات الرقمية،؛
- ✓ يسمح بالتحويل عن بعد عبر شبكات عامة كشبكة الإنترنت أو شبكات الاتصال اللاسلكية،
- ✓ لا يستلزم في معظم الأحيان وجود طرف ثالث لإظهار أو مراجعة وتأكيد التبادل،
- ✓ يناسب التعاملات قليلة القيمة (micro-transactions)،
- ✓ تتميز بالقابلية للانقسام (divisibility) وبكونه متاحاً بأصغر وحدات النقد الممكنة تيسيراً لإجراء المعاملات محدودة القيمة،
- ✓ يتميز بكون التعامل به متاحاً في كافة الأوقات والظروف ليتناسب مع الطبيعة الكونية وألالامحدودة للأنترنت وما تقتضيه من استمرار المبادلات الدولية مع اختلاف التوقيت من بلد لآخر،
- ✓ مصمم ليكون سهل الاستخدام مقارنة بوسائل الدفع الأخرى؛ باعتبار أن سهولة الاستخدام تشكل عاملاً جذاباً في تقبل المستهلكين لأي نظام خاص بالنقود الإلكترونية.

دورة استخدام النقد الإلكتروني في التعاملات التجارية الحديثة عبر شبكة الانترنت:

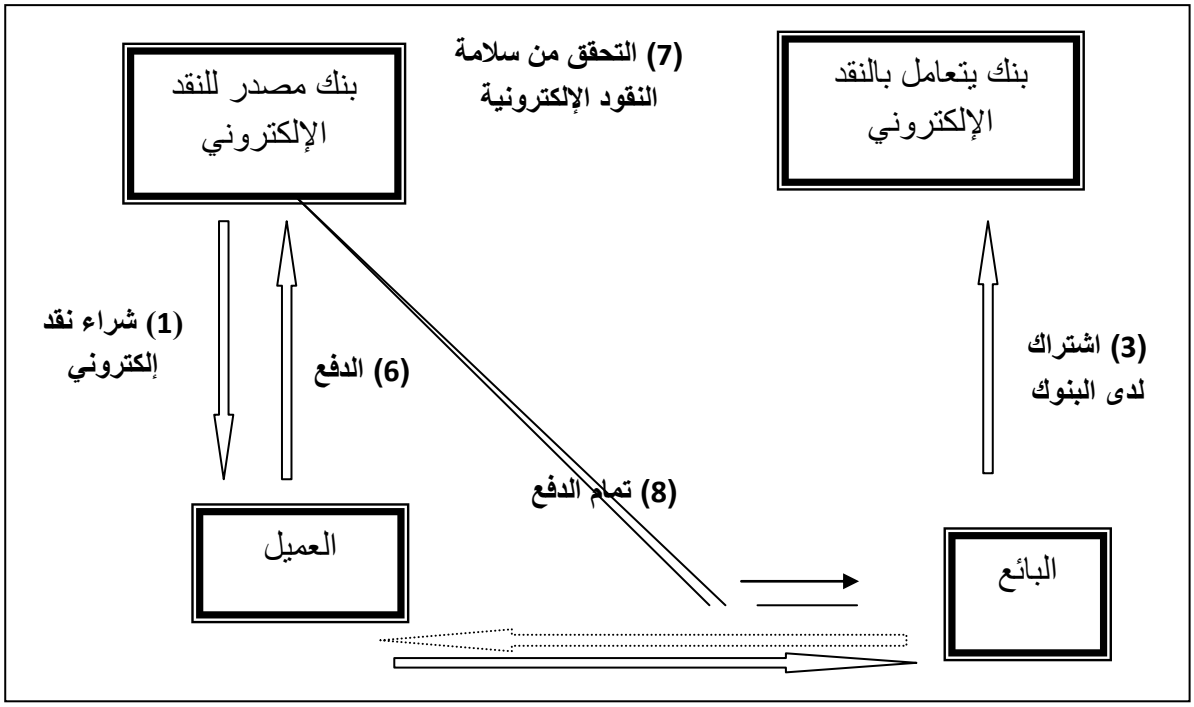

المصدر: رأفت رضوان، **عالم التجار الإلكترونية**،(القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1999)، ص:68.

مزايا النقود الإلكترونية:

✓ تسهيل الخدمات المصرفية عالمياً وذلك بإتمام الصفقات وتنفيذها دون الوقوف عند العقبات الجغرافية والزمنية؛ وذلك لاعتمادها على الانترنت أو الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بالحدود السياسية،

✓ انخفاض كلفة المنتجات والخدمات؛ إذ يشير الباحثون في القطاع المصرفي أن كلفة تقديم الخدمة عبر القنوات التقليدية هي أعلى بستة أضعاف أو أكثر من كلفة تقديم ذات الخدمة عبر القنوات الإلكترونية الحديثة،

✓ سهولة الاستخدام وسرعة التعامل، حيث يتمكن المشتري من سداد قيمة مشترياته بمجرد الضغط على الأزرار المناسبة في حاسبه الشخصي دون الحاجة لملء الاستمارات والبيانات التي تصاحب استخدام بطاقات الائتمان،

✓ السرية وحماية الخصوصية، إذ يستطيع المشتري القيام بالعديد من عمليات البيع والشراء والتحويل المالي بواسطة النقود الإلكترونية دون أن يكون ملزماً بتقديم أية معلومات خاصة يفرضها التعامل المصرفي التقليدي.

عيوب النقود الإلكترونية ومخاطرها:

✓ من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد، مما يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء لذوي الائتمان غير المقبول من البنوك والشركات المالية، وهو ما يسبب إرباكاً لحامل هذه البطاقة،

✓ بالنسبة للتاجر؛ لمجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء مما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري،

✓ أهم خطر يواجه مصدر النقود الإلكترونية هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها،

✓ تعطل أجهزة الكمبيوتر أو الأنظمة الإلكترونية التي تقوم بحفظ وتشغيل وتحويل النقود الإلكترونية، سواء كان التعطيل تلقائياً أو بفعل أعمال إجرامية؛ كإرسال فيروسات تخريبية عبر شبكة الانترنت؛

✓ استخراج نسخ مزيفة عن النقود، بعد معرفة تفاصيل النقود الأصلية بصورة غير مشروعة،

✓ سرقة هذه النقود عبر الدخول غير المشروع إلى أجهزة أو أنظمة الحساب الشخصي المحفوظ على أجهزة الكمبيوتر عن طريق ما يعرف بفك التشفير غير المشروع،

✓ السرية وحماية الخصوصية قد تسمح للمتعامل بالتهرب الضريبي؛ كما تثير مخاوف استخدامها في أنشطة إجرامية.

أهم تحديات إدارة النقود في ظل النقود الإلكترونية[9]:

✓ التأثير على تنظيم وتكلفة إدارة وسائل الدفع (الاستخدام الأقل للشيكات والنقود السائلة)؛ حتى أن البعض يتوقع عالم نقدي تختفي فيه_ في الممارسة العملية_ كافة أشكال النقود الائتمانية الأخرى، لتحتل النقود الإلكترونية المعدل الأكبر في التعامل،

✓ تقسيم حرفة صناعة النقود الكتابية (الخطية) بين البنوك التقليدية وأطراف أخرى (مؤسسات مالية غير بنكية، مؤسسات غير مالية).

قد يؤدي التوسع في التعامل بالنقود الإلكترونية إلى:

✓ إحداث تغيرات في سرعة دوران النقود (Velocity)،

✓ احتمال حدوث إصدار زائد (Excess emission) إذا ما تم استخدامها في منح الائتمان،

✓ التأثير على أسعار الصرف الأجنبي،...

وعليه: قد يؤثر انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية على إدارة وتوجيه السياسة النقدية نظراً للتأثير على معدل التحكم في حجم المعروض النقدي من قِبل سلطة الإصدار النقدي المركزية.

✓ إن السماح للمؤسسات المالية غير البنكية والمؤسسات غير المالية كالتجار بإصدار النقود الألكترونية؛ في ظل خضوعهما لرقابة أقل من تلك التي تخضع لها البنوك، وكذا قدرتهما على إصدار نقود إلكترونية بدون غطاء قانوني، كل هذا قد يفقد السلطة النقدية القدرة على التحكم في معدلات الفائدة،

✓ تقليل المخاطر التي يمكن أن تهدد استقرار الأسواق المالية أو تؤثر بالسلب على الثقة في نظم أو أدوات الدفع بما في ذلك وضع ومتابعة النظم الكفيلة بحماية المستهلكين من إفلاس مُصدري النقود الإلكترونية،

✓ وضع المعايير والمستويات التي يتعين إلزام مُصدري النقود الإلكترونية باحترامها،

✓ وضع النظم واتخاذ الإجراءات التي تكفل أكبر قدر من الشفافية والمنافسة العادلة بين مُوردي منتجات النقود الإلكترونية ومُصدريها، خاصة إذا كان بعضهم لا ينتمي إلى القطاع المصرفي،

✓ التصدي للانعكاسات المترتبة على عالمية نظم الدفع الإلكترونية ومتابعة تطور منتجات النقود الإلكترونية، وما قد تقود إليه من آفاق ومخاطر بسبب طبيعتها الدولية،

---

[9] أنظر:

- Bulletin mensuel de la BCE, Novembre 2000,p:54.

-أحمد جمال الدين موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص: 166-178.

-صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص: 61-95.

-وفا عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص:93-142.

-- بريش عبد القادر،"**التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**" (الجزائر: جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع نقود ومالية، 2005-2006)، ص:152.

✓ العمل على تقييد الاستخدام غير المشروع لوسائل الدفع الإلكترونية في الأنشطة غير المشروعة، وزيادة قدرة جهات الاختصاص على إنفاذ القوانين لمنع حركة الأموال المرتبطة بالأنشطة الإجرامية أو على الأقل كشفها وتعقبها خاصة فيما يتعلق بجرائم غسيل الأموال والتهرب الضريبي.

في الختام:

✓ إن تأثير النقود الإلكترونية على التحكم في إدارة النقود سيتفاوت من نظام نقدي إلى آخر؛ وهذا يتوقف بشكل أساس على مدى التقدم التكنولوجي وتكنولوجيا المعلومات خاصة بالنسبة لمختلف مكونات ذلك الاقتصاد،

✓ إن انتشار التعامل بالنقود الإلكترونية سيُحمل المصرف المركزي مجموعة كبيرة من المسؤوليات الجديدة التي يتعين عليه التصدي لها من واقع اختصاصه القانوني، كما أن مقدرته على التحكم في معدل التضخم باعتباره رأس مهمته سيكون مقيد بمدى مقدرته على التكيف مع التطورات النقدية الالكترونية ومواكبتها.

المراجع:

✓ الجينيهي، **النقود الإلكترونية**، (الإسكندرية: دار الفكر،2006).

✓ أحمد سفر، **أنظمة الدفع الإلكترونية**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2008).

✓ أحمد جمال الدين موسى، **النقود** صفوت عبد السلام، **أثر استخدام النقود الإلكترونية على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، (القاهرة: دار النهضة العربية العربية، 2006).

✓ نسرين دبه، **تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني في المعاملات البنكية الجزائرية**، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح_ورقلة _، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، 2010).

✓ وفا عبد الباسط، **سوق النقود الإلكترونية(الفرص_ المخاطر_ الآفاق)**، (مصر: دار الهاني للنشر، 2003).

✓ منير محمد الجينيهي وممدوح محمد **الإلكترونية وتأثيرها على دور المصرف المركزية في إدارة السياسة النقدية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية،الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2007).

✓ نادر عبد العزيز شافي، **المصارف والنقود الإلكترونية**، (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب،2008).

✓ إبراهيم بختي، **التجارة الإلكترونية مفاهيم وإستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية،2008).

✓ مفتاح صالح ومعارفي فريدة، **البنوك الإلكترونية**، مداخلة مقدمة المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فلاديفيا.

✓ عبد الهادي نجار، **بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الالكترونية**، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية،الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2007).

✓ بريش عبد القادر،" **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**" (الجزائر: جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع نقود ومالية، 2005-2006).

✓ Bulletin mensuel de la BCE, Novembre 2000.